

تشخيص معوقات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

د. يحيى دريس - جامعة العربي التبسي تبسة -

ملخص:

Summary:

This research deals with obstacles to the creation of small and medium-sized enterprises in Algeria, and this is based on a set of numbers and statistics, which diagnosed the status of the creation of the Algerian small and medium enterprises.

يعالج هذا البحث معوقات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وهذا بالاعتماد على عدد من الأرقام والإحصائيات، التي تشخص وضع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

مقدمة:

ينظر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها أصبحت المحرك الأساسي للتنمية في جميع دول العالم، فهي تساهم في إيطاليا مثلاً بـ 99.9% من حجم المؤسسات العاملة، وتشغل 80% من مجمل العمالة في قطاعي الصناعة والخدمات، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يوجد أكثر من 14.500.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تشغل نصف اليد العاملة هناك¹، وهو ما يبين الوزن المهم لهذه المؤسسات في اقتصاديات الدول. وفي الجزائر وبعد الانفتاح على الاقتصاد الحر في بداية التسعينيات، وبالرغم من إنشاء الكثير من هيئات الدعم والمساندة، إلا أن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لم يرقى للمستوى المطلوب، بل لم تتمكن الجزائر من خلق وضع جديد يعتمد على المقاولات الخاصة وبيتعد على العمل العمومي المتكامل أساساً على الريع النفطي، وساعد على تفاقم هذا الوضع ارتفاع أسعار البترول لتتجاوز حد 100 دولار للبرميل، مما جعل الحكومات الجزائري تتكاسل عن حل معضلات ومعوقات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للانطلاق بالاقتصاد الجزائري انطلاقاً صحيحة، ومع الصدمة النفطية التي أدت إلى تخمة المعروض وتهاوي أسعار النفط لنقارب 36 دولار؛ أي أقل من السعر المرجعي المحدد في قانون المالية لسنة 2016 بـ 40 دولار للبرميل، لا يسع الحكومة إلا الرجوع إلى الأصل وهو تنمية الاقتصاد وتنويعه بالاعتماد على القطاع الخاص، من خلال تحفيز المبادرات الخاصة وتذليل العقبات أمام خلق وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. وعلى هذا الأساس، سنحاول من خلال هذه الدراسة الكلية، إبراز أهم معوقات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وتشخيص واقعها علمياً، وبالأرقام والإحصاءات الدالة على ذلك.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية بحثنا حول التساؤل الرئيسي التالي: ما هي المعوقات الأساسية التي تقف أمام خلق وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟

المحور الأول- إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقعا متميزا من ناحية الاهتمام والدعم الذي تلقاه، والذي مكن من تحريك قطاع هذه المؤسسات نحو التطوير، وقبل عرض بعض الأرقام حول ذلك الواقع، ولضروريات البحث، سنعرف بداية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق ما حدده المشرع الجزائري.

أولا- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

أخذت الجزائر في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعايير الاتحاد الأوروبي، حيث يلخص تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على أنها: كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات، مهما كانت طبيعتها القانونية، تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 02 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلاتها السنوية 500 مليون دينار، كما تتوفر على الاستقلالية، بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة²، ويمكن تفصيل هذا التعريف من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (01): تصنيف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الحصيلة السنوية	أو	رقم الأعمال السنوي	عدد العمال: سنويا	تصنيف المؤسسة
> 500 مليون دج	أو	> 2 مليار دج	> 250	متوسطة moyenne
> 100 مليون دج	أو	> 200 مليون دج	> 50	صغيرة petite
> 10 مليون دج	أو	> 20 مليون دج	> 10	مصغرة micro-entrep.

المصدر: بناءا على القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ثانيا- واقع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-أرقام ذات دلالة:

أولت الجزائر اهتماما بالغا بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما خلال العقد الأخيرين، وقد كان ذلك نتيجة منطقية للانتقال من الاقتصاد الموجه، إلى اقتصاد السوق الأمر الذي سمح ببروز المؤسسات الخاصة بشكل ملحوظ. حيث سجل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نموا معتبرا خلال السنوات الأخيرة، أنظر الجدول أدناه:

جدول رقم 01: حركة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

نوع المؤسسة	حركة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -سداسي أول 2013				سداسي أول 2013
	إنشاء	إعادة إنشاء	شطب	التطور	
شخص معنوي	20308	3962	2423	21847	441964
شخص طبيعي	6411	/	183	6228	136622
نشاط حرفي	8092	/	55	8037	168801
المجموع	34811	3962	2661	36112	747387

Source : Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, "bulletin d'information statistique de la pme", Alger, Novembre 2013, n°23, p:30.

فقد وصل حجم المؤسسات خلال السداسي الأول لسنة 2013 رقم 747.934 مؤسسة بعدما كان 687.386 مؤسسة سنة 2012 لنفس السداسي، أي بمعدل نمو بلغ 8.8%، وقد تم إنشاء ما حجمه 177.010 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2010/01/01 إلى غاية 2013/06/30، حيث أنشأ خلال السداسي الأول لسنة 2013 ما عدده 34.811 مؤسسة. وإذا ما أردنا حساب معدل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، سنجد ما معدله 08 مؤسسات في الساعة عبر التراب الوطني، وهي نسبة إنشاء جد ضعيفة. ناهيك عن حجم المؤسسات التي تلغي نشاطها الذي وصل خلال الست أشهر الأولى لسنة 2013 إلى 2661 مؤسسة أي أن 13% من المؤسسات المنشأة تندثر وهو معدل قتل يعد مرتفع.

كما أن مقارنة حجم المؤسسات بعدد السكان لا يوحى بوضعية مريحة لها حيث بلغت 22 مؤسسة لكل 1000 ساكن، وإذا استثنينا الأعمال الحرة والنشاطات الحرفية فلا يتعدى هذا المعدل 13 مؤسسة لكل 1000 ساكن³. الجدول التالي يوضح حركة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالجزائر.

المحور الثاني- معوقات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعددت المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتنوع من المشاكل المرتبطة بالتمويل إلى الإدارة إلى المشاكل المتعلقة بالمحيط الخارجي... وغيرها، وهي عوامل من شأنها أن تحد من تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر إن لم يتم معالجتها للحد من مخاطرها وتقليلها قدر الإمكان لما لهذه المؤسسات من دور جد هام في الاقتصاد الجزائري ولما يمكن أن تلعبه في المستقبل؛ ويمكن إجمال هذه المعوقات ضمن ما سيتم عرضه في التالي.

أولاً- سوء بيئة الأعمال بالجزائر⁴

يعتمد انطلاق أي نشاط اقتصادي أو تطويره على مجموعة من الإجراءات يتخذ الجانب الإداري حيزاً لا بأس به ضمن هذه الإجراءات، وتعمل الإدارة في جميع أنحاء العالم على البحث على السبل الأنجع والأيسر لضمان تطبيق اللوائح الإدارية والتنظيمية، وفق منظومة تتواءم وطبيعة النشاط الاقتصادي، الذي يتسم بالسرعة والتغير، وبالتالي فهي تسعى دائماً إلى تسريع مختلف الإجراءات الإدارية لضمان انطلاق مختلف المشاريع أو تطويرها، خاصة ما تعلق منها بمشاريع ذات طابع صغير أو متوسط، فتصبح العملية أكثر إلحاحاً، وقد نجحت الكثير من الدول في تخفيض العبء الإداري. أما في الجزائر فإن هذه الإجراءات لا تزال تشكل عائقاً أمام إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- **مشكل الإجراءات:** إن ما يتطلبه إنشاء أي نشاط تجاري بالجزائر وفقاً لبيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للبنك العالمي لسنة 2016، 12 إجراء لبدء العمل، وإذا ما قورنت بفرنسا مثلاً، نجد أن إنشاء أي مشروع يتطلب 05 إجراءات فقط، وهو تقريباً ثلث الإجراءات المطلوبة بالجزائر، وإذا اعتبرنا أن فرنسا دولة متقدمة لا يمكن جعلها معياراً للمقارنة بالنسبة للجزائر، فإننا نجد بالمقابل تونس والمغرب اللذان تجمعنا معهما قواسم كثيرة مشتركة، تتطلب بهما إجراءات إنشاء مشروع تجاري 10 إجراءات و 04 إجراءات للبلدين على التوالي، وهي تبقى بعيدة على 12 إجراء بالجزائر مما يجعل إنشاء أي مشروع تجاري بالجزائر يتوقف عند هته المحطات الإثنا عشر قبل الانطلاق، وهي بالتالي غير مشجعة تماماً لإنشاء أو تطوير مؤسسات صغيرة أو متوسطة.

2- **الوقت:** يتطلب إتمام الإجراءات الإدارية لإنشاء نشاط تجاري في الجزائر 20 يوم، في حين تتطلب الإجراءات الإدارية في فرنسا أربعة أيام فقط، كما أن 11 يوماً كافية لإتمام مختلف الإجراءات بتونس، وهي تقريباً نفس المدة بالمغرب بفارق يوم واحد لصالح المغرب، وهي كلها أرقام بعيدة جداً عن 20 يوم التي تتطلبها البيروقراطية الجزائرية لإنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة بالجزائر.

3- **التكلفة:** قدرت تكلفة الإجراءات الإدارية بحدود 10.9% من الدخل القومي الفردي بالجزائر علماً أن الدخل الفردي للجزائر بلغ 5.340 دولار بينما لا تتعدى تكلفة الإجراءات الإدارية المرافقة لإنشاء أي مشروع تجاري بفرنسا 0.8% من الدخل القومي الفردي، وحتى تونس لم تتعدى تكلفة الإجراءات الإدارية 3.9% من الدخل القومي الفردي بالرغم من أن الدخل القومي الفردي لتونس لا يتعدى بدوره 4.459 دولار، فيما تعتبر تكلفة الإجراءات الإدارية مرتفعة نسبياً بالمغرب والتي بلغت تقريباً 09% من الدخل القومي الفردي الذي هو أصلاً متدني حيث وصل إلى 3.020 دولار، ورغم ذلك تبقى تكلفة الإجراءات الإدارية بالجزائر هي الأعلى بين هذه الدول.

جدول رقم 02: تكلفة الإجراءات الإدارية لإنشاء نشاط تجاري

الدخل القومي للفرد	تكلفة الإجراءات الإدارية (بالدولار)	نسبة التكلفة إلى الدخل القومي للفرد (بالمائة)
الجزائر	5340	10.9
فرنسا	43080	0.8
تونس	4459	3.9
المغرب	3020	09.1

4- الحد الأدنى لرأس المال المدفوع⁵: حيث يمثل في الجزائر أكثر من 23 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد، بينما تخلت المغرب عن هذا الشرط، أما كل من فرنسا وتونس فلا شرط لحد أدنى من رأس المال لإيداعه بالبنك. ويمكن توضيح أكثر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 03: مؤشرات بيئة الأعمال بالجزائر

البلد	بدا المشروع الترتيب العالمي	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام	التكلفة (٪ من متوسط الدخل القومي للفرد)	المدفوع في الحد الأدنى لرأس المال (٪ من متوسط الدخل القومي للفرد)
الجزائر	145	12	20	10.9	23.6
فرنسا	32	5	4	0.8	0.0
تونس	103	10	11	3.9	0.0
المغرب	43	4	10	9.1	0.0

Sours: World Bank report, « Doing Business measuring regulatory quality and efficiency, Economy Profile: Algeria, 2016 » 13th edition, p :11.

إن وجود بيئة للأعمال تتميز بهذه الخصائص تجعل من إنشاء وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأعمال الخاصة بالجزائر أمر غاية في الصعوبة ويشكل عائقا كبيرا في تطورها.

ثانيا - مشكلة التمويل البنكي:

بالرغم من أن حجم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المتمثلة أساسا في القطاع الخاص سنة 2014 قدر بحوالي 3121.7 مليار دينار جزائري؛ أي ما نسبته 48% من حجم القروض الإجمالية الممنوحة خلال سنة 2014⁵، إلا أن هذا الأمر لم يغير كثيرا في مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. فلا تزال المؤسسات العمومية تحظى بالنصيب الأكبر من التمويل والائتمان من قبل البنوك، بالرغم من أن حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الطاغي على الاستثمار في الجزائر.

جدول رقم 04: حجم القروض الممنوحة للاقتصاد وفق القطاع

2014	2013	2012	2011	2010	
3382.3	2434.0	2040.2	1741.6	1460.6	القطاع العام
31.21.7	2721.9	2247.0	1984.2	1806.7	القطاع الخاص
0.6	0.4	0.4	0.7	0.8	الإدارة المحلية
6504.6	5156.3	4287.6	3726.5	3268.1	المجموع
بالنسبة المئوية					
52.0	47.2	47.6	46.7	44.7	القطاع العام
48.0	52.8	52.4	53.2	55.3	القطاع الخاص
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الإدارة المحلية
100	100	100	100	100	المجموع

Source : Banque d'Algérie ; « **rapport 2014 : Evolution économique et monétaire en Algérie** », juillet 2015, p :162.

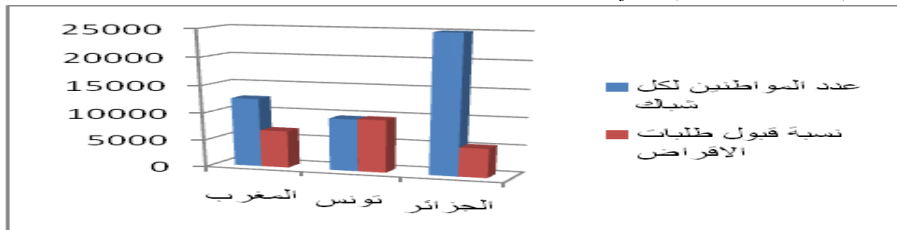
ويعود عجز البنوك الجزائرية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للأسباب التالية:

1- كثرة الإجراءات: فبالنظر لتشكيلة النظام البنكي الجزائري الذي يطغى عليه العمل العمومي التابع للدولة يجعل اتخاذ قرارا الإقراض يأخذ الكثير من الثقل والبيروقراطية الإدارية، وهذا لطبيعة الخدمة العمومية من جهة، ولمركزية القرار من جهة أخرى، فتخضع بعض قرارات التمويل لرأي الإدارة الجهوية للبنك وتخضع قرارات أخرى لرأي الإدارة المركزية للبنك مما يطيل آجال منح القرض للمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة الراغبة في تمويل نشاطها، وتتراوح هذه المدة بين 5 إلى 6 أشهر⁶.

2- قلة شبائيك البنك: لا تزال البنوك في الجزائر تعاني من قلة التغطية فحسب الإحصائيات نجد شباك لكل 25.000 موطن في الجزائر، وهي نسبة ضئيلة تجعل من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاتصال بالبنوك وفروعها ضعيفة، فإذا ما قارنا هذه النسبة مع كل من البنوك التونسية نجد 9.530 شباك لكل مواطن، والبنوك المغربية 12.540 شباك لكل مواطن⁷.

3- ارتفاع معدل رفض الإقراض: تتعرض 47% من طلبات الإقراض للرفض من قبل البنوك الجزائرية لأسباب متعددة حيث لا يتم قبول إلا ما نسبته 53% من الطلبات الأمر الذي لا يحفز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على طلب التمويل البنكي وإذا ما أجرينا مقارنة بسيطة مع كل من تونس والمغرب نجد أن نسبة قبول الإقراض على التوالي هي: 96%، 68%.

شكل رقم 02: مقارنة للنظام البنكي لكل من الجزائر، تونس والمغرب من ناحية التغطية ومعدل قبول الإقراض



ثالثا- الصعوبات المتعلقة بالعقار الصناعي:

يعاني أصحاب المشاريع الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم، فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أساسيا من أجل الحصول على التراخيص الأخرى المكملة. فقد عجزت الكثير من التعليمات والقوانين المتعلقة بآليات تسهيل منح الأراضي إلى المستثمرين، عن تسوية مشكل العقار الصناعي حيث ساهمت هذه التعليمات في تحويل مساحات مهمة من العقار الصناعي لصالح نشاطات عمرانية وتجارية، كما أنها عجزت عن توفير عقار صناعي قابل للاستغلال.⁹

فبالرغم من امتلاك الجزائر لـ 721 منطقة صناعية ZI وأكثر من 450 منطقة نشاط ZA تتربع على أكثر من 17.000 هكتار¹⁰، إلا أنها غير مستغلة ومهملة بنسبة كبيرة، وهذا راجع لعدة أسباب أهمها: امتلاك أصحابها لعقود مؤقتة أو عقود إدارية بسيطة، تجعل من إمكانية استغلالها غير واضحة بالنسبة لأصحاب هذه العقود، ناهيك عن المضاربة في مثل هذا النوع من المناطق الصناعية التي امتلكها أصحابها في سنوات سابقة بالدينار الرمزي ويسعون للمضاربة فيها. ومع هذا وحسب تقرير الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري فقد عالجبت الوكالة 6.283 ملف للحصول على عقار صناعي لم تقبل منها إلا 3.331 أي ما يعادل 53% من الملفات المدروسة، فيما رفض الباقي أو أجل لأسباب متنوعة ويبقى الضغط على العقار الصناعي بالجزائر قويا إذا أن مستوى رفض الملفات سجل معدل 47%¹¹. وترجم الضغط الذي يعرفه سوق العقار الصناعي بالجزائر بارتفاع في الأسعار حيث بلغ سنة 2014 المعدل الوطني للأسعار 7.259 دج للمتر المربع حسب معطيات الوكالة.¹²

جدول رقم 05: حجم الملفات المعالجة لطلب العقار الصناعي

المجموع	الملفات المرفوضة	الملفات المؤجلة	الملفات المقبولة	الملفات المعالجة
6283	1784	1168	3331	التسوية المتوقعة %
% 100	% 28	% 19	% 53	

Source : Rapport de l'Agence Nationale d'Intermediation et de Regulation Fonciere, «Analyse des dossiers traités par les CALPIREF - Exercice 2014-», Avril 2015, p : 04.

وبالنظر لهذا الضغط الكبير على العقار الصناعي بالجزائر، فقد تم الشروع في إعادة وتهيئة الكثير من المناطق الصناعية وكذلك إنشاء حظائر صناعية "parcs industriels"، حيث يتضمن برنامج الحظائر الصناعية الجديد 49 حظيرة موزعة على 39 ولاية عبر مختلف مناطق الوطن وخصص لهذا البرنامج ما مساحته 11.622 هكتار،¹³ ومع هذا فإن انطلاق هذه الحظائر لخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من ناحية توفير العقار الصناعي لمزاولة النشاط، لا تزال في طور الإعداد.

جدول رقم 06 : توزيع الحظائر الصناعية وفق المناطق بالجزائر

المنطقة	عدد الحظائر	المساحة / هكتار
الشمال	30	7132
الهضاب العليا	12	3024
الجنوب	7	1466
المجموع	49	11622

Source : ANIREF/ PRESENTATION, «Présentation du programme des nouveaux parcs industriels », p:16, disponible sur le site web officiel de ANIREF, Algérie : <http://www.aniref.dz/documents/Programme-damenagement-des-parcs-industriels.pdf>

ولا يزال العديد من المستثمرين يواجهون صعوبات حقيقية في الحصول على قطع الأراضي لمحدودية العرض، في الوقت الذي تبقى فيه مساحات واسعة غير مستغلة، فعلى الرغم من هذه الإجراءات المتخذة والإجراءات التي حاولت تشجيع الاستثمار الوطني الخاص أو الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن ذلك لم يحد من المشكلة.¹⁴

ومن بين العوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال العقار الصناعي من أجل إنجاز وتنمية المشاريع الاستثمارية يوجد:¹⁵

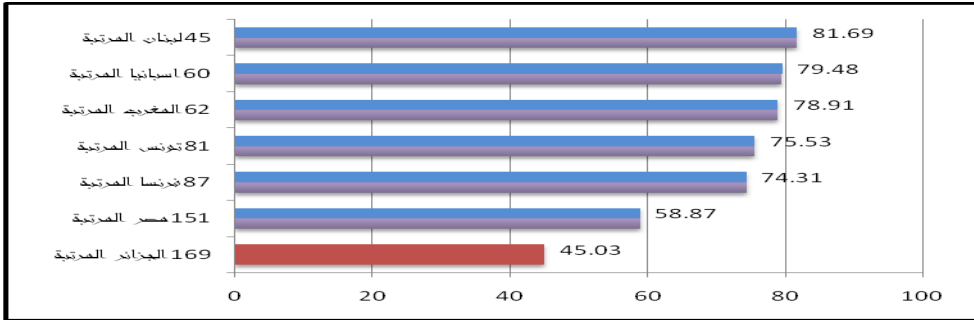
- طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار؛
- الرفض غير المبرر أحيانا للطلبات؛
- اختلافات لا تزال قائمة بسبب أسعار التنازل؛
- نقص في الموارد المالية لدى الجماعات المحلية خاصة بتعويض المالكين الأصليين، دولة أو خواص؛
- مشكلة عقود الملكية التي لا تزال قائمة في كثير من جهات الوطن.

رابعا - صعوبات أخرى

كما تم تسجيل صعوبات ومشاكل أخرى تعيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحد من عملها بالشكل المطلوب والمرغوب منها:

1- صعوبات جبائية: واحدة من أهم العوامل التي تشجع تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو النظام الضريبي، وقد أظهرت عدد من الأبحاث التي أجريت في بلدان مختلفة أن البلدان التي يكون فيها مستوى مرتفع من الإرهاق الضريبي تتراجع مؤسساتها في نسبة المساهمة في الناتج الخام.¹⁶ وفي الجزائر تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبات جبائية جمة، حيث يتعلق الأمر هنا بالطريقة المعمول بها حاليا لاقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة على المؤسسات في طورها الاستغلالي العادي، فقد صنفت الجزائر في المرتبة 169 عالميا من أصل 189 دولة مصنفة في مجال الضرائب المفروضة على الشركات حسب تقرير البنك الدولي.¹⁷

شكل رقم: 02: مقارنة لتصنيف الجزائر ضمن عدد من الدول في مجال فرض الضرائب



Source : World Bank report, « **Doing Business measuring regulatory quality and efficiency, Economy Profile: Algeria,2016** » 13th edition, p :66. (Adapted).

وتشير هذه الأرقام لبعد الجزائر عن المعدل العالمي حيث لم تحقق منه سوى 45.03 نقطة من مائة، وهي مصنفة أخيرة ضمن هذه الدول، وبالتالي فهي الأعلى ضغطا من الناحية الجبائية على مؤسساتها، علما أن الجزائر من الدول النامية المفترض بها أن تكون أقل ضغطا مقارنة بالدول المتقدمة. ووفق تقرير البنك الدولي -سالف الذكر- فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تتفق 72% من أرباحها على مختلف الرسوم والضرائب، وتتفرع هذه الرسوم والضرائب إلى عدة أنواع ما جعلها ترتفع بشكل كبير، حيث يقدر إجمالي عدد المدفوعات الضريبية سنويا 27 مدفوعا، ويعكس هذا المؤشر ارتفاع إجمالي عدد مرات دفع الضرائب والاشتراكات، وطريقة الدفع، وتكرار الدفع، بالنسبة للمؤسسات العاملة في الجزائر. كما أن إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة في الجزائر يجعلك تسد ما قيمته 6.6% من الأرباح التجارية كمبلغ للضرائب على الأرباح المحققة، وتدفع 30.6% من الأرباح التجارية أيضا كمبلغ للضرائب والاشتراكات الإجبارية على العمالة، و35.5% من الأرباح التجارية كضرائب أخرى غير المدرجة في فئة الضرائب الخاصة بالأرباح أو العمالة.

2- غياب البورصة: بالرغم من الإجراءات المخففة التي استقادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في الولوج إلى بورصة الجزائر مقارنة بالمؤسسات ذات الحجم الكبير، إلا إنها لا تزال غير كافية ولم تشجعها على الانخراط في بورصة الجزائر، فلا يتطلب دخول مؤسسة صغيرة أو متوسطة بورصة الجزائر سوى ما يلي:¹⁸

- أن تكون على شكل شركة ذات أسهم **SPA**، وينبغي لها أن تعين لمدة خمس (05) سنوات مستشارا يسمى "مراقب البورصة"؛
- فتح رأسمالها بنسبة 10% كحد أدنى يوم الإدراج في البورصة؛
- تطرح للاكتتاب العام سندات رأس المال التابعة لها، توزع على ما لا يقل عن خمسين (50) مساهما أو ثلاثة (03) مستثمرين من المؤسسات كحد أدنى يوم الإدراج؛
- تنشر كشوفها المالية للعامين الماضيين، ما لم تعفها لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها من هذا الشرط، وأما شروط الأرباح والحد الأدنى لرأس المال فليست مفروضة على المؤسسة التي

تطلب الإدراج في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك دون الإخلال بأحكام القانون التجاري المتعلقة بالشركات ذات الأسهم التي تقوم باللجوء العلني إلى الادخار.

جدول رقم 07: جدول يقارن بين شروط القبول في بورصة الجزائر

سوق الأوراق المالية		الشروط
سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	السوق الرئيسية	
شكل شركة ذات أسهم SPA.	شكل شركة ذات أسهم SPA.	الشكل القانوني
لا يوجد مبلغ محدد.	500.000.000 دج.	الحد الأدنى من رأس المال المدفوع
ليس شرط.	يجب أن تكون حقا أرباحا.	نتيجة آخر سنة مالية
10 %	20 %	الحد الأدنى من رأس المال المفتوح للجمهور
تنشر كشوفها المالية للعامين الماضيين، ما لم تعفها لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها من هذا الشرط.	تنشر كشوفها المالية المعتمدة للسنوات المالية الثلاثة الماضية، على أن تكون ربحا.	الكشوف المالية المنشورة
شرط لازم + مرقي البورصة.	شرط لازم.	المدقق الداخلي
50 مساهم، أو 03 مؤسسات مستثمرة.	150 مساهم.	عدد حاملي الأسهم

Source : Publications Société De Gestion De La Bourse Des Valeurs, « guide du Marché PME », Alger, p:09.

بوجود هذه التحفيزات ولا تزال لحد الساعة لم تدرج أي مؤسسة صغيرة أو متوسطة ببورصة الجزائر، ما يشكل عائقا مهما بالنسبة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، باعتبار البورصة مصدرا محفزا للنشاط من خلال دورها التمويلي؛ وإذا ما أخذنا نظرة بسيطة على بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفرنسا "Alternext" نجد أنها وفق إحصاء 2014 تتكون من 178 مؤسسة صغيرة ومتوسطة استثمرت في البورصة ما قيمته 4,832 مليار أورو، منها 3,074 مليار أورو كحقوق على الملكية و1,758 مليار أورو قروض سنديّة.¹⁹

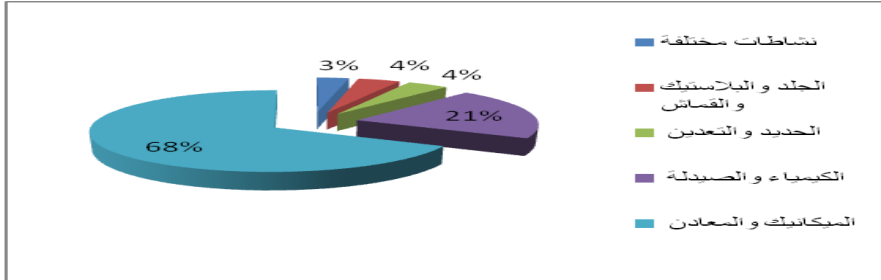
3- ضعف بورصة المناولة: تتصل المناولة الصناعية (sous-traitance) بجميع مجالات التصنيع وتخص أساسا الصناعة الميكانيكية، البلاستيك، المطاط، الخشب، الورق، فضلا عن الصيانة، التكوين والهندسة وغيرها، وتعد المناولة أساسا لضمان الاندماج الصناعي.

لكن يبدو أن وضع المناولة الصناعية في الجزائر يبقى بعيدا عن المنشود، بالرغم من إنشاء البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة سنة 1993، كجمعية غير ربحية أنشأها صناعيون من مؤسسات عمومية وخاصة تستفيد من الدعم الحكومي ودعم منظمة الأمم المتحدة للتنمية والصناعة "ONUDI"، وتنتمثل مهامها أساسا في التقريب بين المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وبين هذه الأخير والمؤسسات الكبيرة²⁰، وكذلك إحصاء الطاقة الحقيقية للمناولة الجزائرية.

و تشير الإحصاءات إلى أن أهم المؤسسات المناولة على المستوى الوطني في أغليبتها هي مؤسسات تزاوّل نشاطها في مجال الميكانيك والمعادن، وتقدر نسبتها بحوالي 67,66%، ونسبة

20,83% تنتمي لقطاع الكيمياء والصيدلة، ونسبة 4,14% خاصة بقطاع الحديد والتعدين، ونسبة متعادلة كذلك 4,17% تجمع بين نشاطات الجلد والبلاستيك والقماش، والباقي (أي 3,17%) في نشاطات مختلفة²¹، والشكل التالي يبين هذه المعطيات:

شكل رقم 04: تصنيف المؤسسات المناولة في الجزائر حسب النشاط



المصدر: علالي فتيحة وفاطمة الزهراء عراب، "تنشيط المناولة الصناعية كخيار استراتيجي هام لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"، الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 18 و 19 أبريل 2012، ص: 15.

4- ضعف في إشراك مؤسسات البحث العلمي: لا خلاف في أن هناك عدم تتاعم بين ما يجري في الجامعة ومؤسسات البحث الجزائرية والواقع الاقتصادي، وهذه إشكالية تحتاج لوحدها إلى بحث فكم من تصورات وأبحاث جادة في الاقتصاد لا تزال حبيسة الرفوف والجدران وكان بالإمكان الاستفادة منها في حل قدر من المعضلات التي تواجه نمو الاقتصاد الوطني وتطوير المؤسسات بجميع أشكالها.

حيث تتوفر الجزائر على أكثر من 28.300 أستاذ باحث و2.315 باحث دائم يساهمون في تنفيذ البرامج الوطني للبحث ذات صلة بمجالات مختلفة (الزراعة وتربية الأحياء المائية، والطاقة المتجددة، والصحة، وغيرها)²². أي حوالي 780 باحث لكل مليون مواطن. وبرغم من إنشاء الجزائر للوكالة الوطنية لثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية والتي أوكلت لها مهام مساعدة حاملي المشاريع المبتكرة ومرافقتهم في إخراج مشاريعهم من دائرة المخبر إلى السوق²³، إلا أن حصيلتها لا تزال هزيلة حيث ومن بين 2.100 مشروع نفذ في إطار البرنامج الوطني للبحث "PNR" لم يتم تئمين سوى 400 مشروع لقدرتهم على تقديم قيمة مضافة²⁴.

5- غياب الاهتمام بحاضنة الأعمال: لا يزال تجسيد نظام المحاضن في الجزائر محتشم وغير مفعّل، بالرغم من وجود الإطار القانوني لذلك، وقدرة هذا النظام على مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مرحلة الإنطاق أين تجد الكثير من الصعوبات التي تحتاج لهيئات مساعدة وانسداد²⁵. وتقسم حاضنات الأعمال في الجزائر إلى نوعين: مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل.

5-1- مشاتل المؤسسات: وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتكفل بحاملي المشاريع الراغبين في إنشاء مؤسسات، وتتولى استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة²⁶. أنظر الجدول أدناه:

جدول رقم 08: نشاط المشاتل في الجزائر

مشتات المؤسسات	عدد المشاريع المحتضنة		مناصب الشغل المفترض استحداثها
	السداسي الأول 2012	السداسي الأول 2013	2013
عناية	8	9	28
وهران	8	15	32
غرداية	4	12	11
برج بوعريرج	7	10	237
المجموع	27	46	308

Source : Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, "bulletin d'information statistique de la pme", Alger, Novembre 2013, n°23, p:29.

فوفق آخر إحصاء متاح يتعلق بالسداسي الأول لـ 2013، لم تستطع مشاتل المؤسسات من احتضان سوى 46 مشروع عبر 04 مشاتل تمكنت من خلالها من إنشاء 308 منصب شغل.²⁷

5-2- مراكز التسهيل: وهي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف إلى مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين، وتقليص آجال إنشاء المؤسسات.²⁸

جدول رقم 08: نشاط مراكز التسهيل في الجزائر - السداسي الأول 2013

مراكز التسهيل	المشاريع المستقبلية	المشاريع المرافقة	خطط العمل الموضوعة	المؤسسات المنشأة	مناصب الشغل المفترض استحداثها
تيزازة	368	90	61	17	57
وهران	325	325	13	204	964
أدرار	36	22	12	10	27
برج بوعريرج	232	191	21	21	380
اليزي	98	64	3	/	25
جيجل	277	239	2	2	31
تامنراست	37	17	/	2	7
النعامة	175	114	5	2	121
تندوف	163	39	15	12	33
الجلقة	313	10	/	/	/
سيدي بلعباس	21	21	21	21	74
بليدة	18	/	/	/	/
المجموع	2063	1132	153	291	1719

Source : Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, "bulletin d'information statistique de la pme", Alger, Novembre 2013, n°23, p:30.

وعن حصيلة مراكز التسهيل في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يظهر الجدول أعلاه، ان الحصيلة تمثلت في إنشاء 291 مؤسسة بعد مرافقة لأكثر من 1.130 مشروع واستقبال أكثر من

2.060 زائر وحامل لفكرة مشروع وهي نتائج تبقى هزيلة بالنظر للاهتمام الذي تلقاه هذه المراكز والمصاريف التي تتحملها الدولة لتسييرها.²⁹

الخاتمة:

اعتمدنا في دراستنا على تشخيص دقيق لمعوقات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي هي عديدة ومتنوعة، وبالرغم من كثرتها وتنوعها إلا أن العمل عليها والتركيز على تذليلها أمر متاح إذا ما كانت الرغبة في ذلك، ولقد تعمدنا التركيز على الأرقام حتى يسهل علينا التحكم فيها ومقارنتها، كما أن وجود الكثير من الهيئات والمؤسسات التي تحتاج التصحيح والتعديل، سواء من ناحية التقنيات كاليهيات الإدارية المسؤولة على تسجيل المؤسسات، أو من ناحية تكثيف العمل كالبנק والجماعات المحلية، يجعل من تعديل وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عملاً شاملاً ومتكاملاً ووفق آجال وبرامج محددة مسبقاً وتحت رقابة دائمة، حتى نتمكن من الوصول إلى وضع عادل لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء من ناحية الحجم والعدد أو من ناحية مساهمتها في الاقتصاد الجزائري، وحتى نتمكن من الحديث عن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد دون إضافة ملاحظة - خارج قطاع المحروقات- لأننا اليوم لا نستطيع أن نتكلم عن مساهمة أي قطاع في الوقت الحاضر بوجود قطاع المحروقات.

الهوامش والإحالات :

¹ OECD, "Financing SMEs and Entrepreneurs 2015", An OECD Scoreboard, OECD publishing, 16 Apr 2015, p: 232, 369.

² راجع في ذلك: القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية بتاريخ 15 ديسمبر 2001، العدد 77، ص: 04.

³ Statistique de : Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, "bulletin d'information statistique de la pme", Alger, Novembre 2013, n°23, p:30.

⁴ According to statistics: World Bank report, « Doing Business measuring regulatory quality and efficiency, Economy Profile: Algeria, 2016 » 13th edition, p: 11.

* يعرف الإجراء بأنه أي تعامل بين مؤسسي الشركة وأطراف خارجية (على سبيل المثال، الأجهزة الحكومية، أو المحامون، أو المراجعون، أو موظفو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق). للاستزادة: راجع في ذلك منهجية البنك الدولي عند إعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال وهو متاح على الموقع الرسمي للبنك:

<http://arabic.doingbusiness.org/methodology/starting-a-business>

* ونقصد بها المدة الزمنية بالأيام التقويمية (وليس أيام العمل)، ويحسب هذا المقياس متوسط المدة الزمنية التي يرى محامو تأسيس الشركات ضرورتها عملياً لاستيفاء أحد الإجراءات بأقل قدر من المتابعة مع الهيئات والمصالح الحكومية، ودون أية تكاليف إضافية. للاستزادة: راجع في ذلك منهجية البنك الدولي عند إعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال وهو متاح على الموقع الرسمي للبنك:

<http://arabic.doingbusiness.org/methodology/starting-a-business>

^{**} تحسب التكلفة كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني . وتشمل التكلفة جميع الرسوم الرسمية والرسوم المتعلقة بالخدمات القانونية أو المهنية إذا كان ذلك مطلوباً بموجب القانون، كما يتم إدراج الرسوم الخاصة بشراء دفاتر الشركة والتصديق القانوني عليها إذا كان ذلك مطلوباً بموجب القانون. للاستزادة: راجع في ذلك منهجية البنك الدولي عند إعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال وهو متاح على الموقع الرسمي للبنك:

<http://arabic.doingbusiness.org/methodology/starting-a-business>

^{*} يشير شرط الحد الأدنى المدفوع من رأس المال إلى المبلغ الذي يتعين على صاحب منشأة الأعمال أن يودعه لدى البنك أو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق قبل إجراءات التسجيل، ولمدة تصل إلى 3 أشهر بعد التأسيس، ويسجل كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني. للاستزادة: راجع في ذلك منهجية البنك الدولي عند إعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال وهو متاح على الموقع الرسمي للبنك:

<http://arabic.doingbusiness.org/methodology/starting-a-business>

⁵ Banque d'Algérie ; « **rapport 2014 : Evolution économique et monétaire en Algérie** », juillet 2015, p :162.

⁶ سليمان ناصر، آدم حديدي، "تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟"، المجلة الجزائرية للتنمية، جامعة ورقلة، عدد 02، جوان 2015، ص: 19.

⁷ Statistique de : Amine Sadek, « **Les banques algériennes restent à la traîne au Maghreb** », article publier le 11. avril 2013 : <http://www.algeriepatriotique.com/article/les-banques-algeriennes-restent-la-traine-au-maghreb>

⁸ Statistique de : Amine Sadek, IDEM.

⁹ كتوش عاشور، "تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف، يومي 17 و 18 أفريل 2006 .

¹⁰ Statistique disponible sur le site web officiel de : « **Agence Nationale d'Intermediation et de Régulation Foncière** ».

¹¹ Rapport de l'Agence Nationale d'Intermediation et de Regulation Fonciere, « **Analyse des dossiers traités par les CALPIREF - Exercice 2014** », Avril 2015, p : 04.

¹² Agence Nationale d'Intermediation et de Régulation Foncière, « **Mercuriale des prix du foncier destiné à l'investissement** », 2014, p02.

¹³ ANIREF/ PRESENTATION, « **Présentation du programme des nouveaux parcs industriels** », p : 16, disponible sur le site web officiel de ANIREF, Algérie :

<http://www.aniref.dz/documents/Programme-damenagement-des-parcs-industriels.pdf>

¹⁴ بن حمودة محبوب، بن فانة اسماعيل، "أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي"، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية، ورقلة، عدد 05، سنة 2007، ص-ص: 61-63.

¹⁵ شبايكي سعدان، "معوقات تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الحادي عشر، 2007.

¹⁶ Can be reviewed: Yadviga Semikolenova « **taxation of small and medium enterprises** », A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of MA in Economics, University of Kiev, 1999, p:p:9,10.

Or the study of:

Emmanuel Eragbhe and Kennedy Prince Modugu, « **Tax Compliance Costs of Small and Medium Scale Enterprises in Nigeria** », International Journal of Accounting and Taxation, March 2014, Vol. 2, No.1, pp:63-87

¹⁷ World Bank report, « **Doing Business measuring regulatory quality and efficiency, Economy Profile: Algeria, 2016** » 13th edition, p :66.

* يتراوح المقياس بين 0 و 100 حيث يشكل الصفر مقياس الأداء الأسوأ و 100 مستوى الأداء الأعلى.

¹⁸ Publications Société De Gestion De La Bourse Des Valeurs, « **guide du Marché PME** », Alger, p:09.

¹⁹ Thierry Giami, « **rapport annuel 2014, Observatoire du financement des entreprises par le marché** » mai 2015, p: 05.

²⁰ Samia GHARBI, « **des pme/pmi en algerie: etat des lieux** », université du littoral côte d'opale, cahiers du Lab.RII, N°238, Mars 2011, p :12.

²¹ علالي فتيحة وفاطمة الزهراء عراب، "تنشيط المناولة الصناعية كخيار استراتيجي هام لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"، الملحق الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 18 و 19 أبريل 2012، ص: 15.

²² Déclaration du ministre de l'enseignement supérieur, Algérie Presse Service, le 08 - 04 - 2014.
²³ راجع في ذلك: مرسوم تنفيذي رقم 137-98 مؤرخ في 3 مايو سنة 1998، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتتبع نتائج البحث والتنمية التكنولوجية وتنظيمها وسيرها، الصادر بتاريخ 06 ماي 1998، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 28، ص:08.

²⁴ Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique, « **Revue El Bahth** », Revue de la Direction Générale de la Recherche Scientifique et du Développement Technologique, N°05 - 1er Trimestre 2015, p:06.

²⁵ تم إصدار المرسوم تنفيذي رقم 78 03 المؤرخ في 25 فيفري 2003 يتضمن القانون الأساسي لمشارتل المؤسسات، الصادر بتاريخ 26 فيفري 2003، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 13، ص:13.

راجع في ذلك: نفس المرسوم التنفيذي، ص: 14.²⁶

²⁷ Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, « **bulletin d'information statistique de la pme** », Alger, Novembre 2013, n°23, p:29.

²⁸ راجع في ذلك: المرسوم تنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فيفري 2003 يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، الصادر بتاريخ 26 فيفري 2003، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 13، ص:18.

²⁹ Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, « **bulletin d'information statistique de la pme** » OPCITE, p: 30.